

أو خطاب، أو تكلّم، والمشار في حال الإشارة<sup>(١)</sup>، [٣٢ و] والعلم في جميع الأحوال، وذو «أل» ما تنكر بعد إزالتها، والمضاف ما إضافته إلى معرفة محضة، وهو في التعريف كهي، إلا المضاف إلى المضمّر فكالعلم، ورُبّها فيه كسرّها، وما وجبت تبعية لا يُنعت، والعلم وما ليس بمشتق أو في حكمه لا يُنعت به، وينعت بمشار، ومشتق، ويُنتان، وعكسه مضمّر، واسم شرط، واستفهام، «وكم» خبرية، وما لزم موضعاً أو موضعين من الإعراب. ويُنعت علم، ومضاف إليه، أو إلى مضمّر، بمشار وذو «أل»، ومضاف إلى معرفة، ومشار بذو «أل»، ومضاف إليه بمشار، وذو «أل»، ومضاف إليهما، وذو «أل»، ومضاف إليه بذو «أل»، ومضاف إليه.

وإذا كان الموصوف معلوماً، أو كمعلوم، والصفة لمدح أو ذم أو ترحم جاز رفعها خبر مبتدأ مضمّر، ونصبها بإضمار ما يليق. وفيها متكررة إتباع بعض، وقطع بعض، وتبدأ بالإتباع، ولا يُعكس، [٣٢ ظ] أو مجهولاً، والصفات في معنى واحد وجب إتباع الأولى، وثلاثة الأوجه فيما عداها.

ويجوز العطف إن اختلفت المعاني، وإذا جُمع نعوت ومنايعت، أو فرقاً فرقت، وجُمعوا فكالنعمت المفرد إتباعاً وقطعاً، إلا أن تفرقها وجَمَعَ أسماء الإشارة لا يجوز، أو جُمِعَت وفرقوا فبالقطع، ولا يجوز الإتباع إلا بشرط اتفاق المنايعت إعراباً وتنكيراً، أو خبراً أو فرعيهما، واتحاد العامل معنى أو جنساً. واختلاف الجنس كون ذا فعلاً

(١) في نسخة باريس جاءت عبارة «والمشار في حال الإشارة» تالية «لمبارة» والعلم في جميع الأحوال.